

الغانم يتأسس اجتماعا حكوميا نيايبا في اللجنة المالية البرلمانية لبحث قضية الدعم والإصلاح المالي

الصالح: 6 محاور حكومية لدعم المسار الاقتصادي

اللجنة وعدد من النواب الوزراء والمسؤولين المعنيين في الدولة. واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة واستيضاح رؤية واستراتيجية الحكومة بشأن هذا الملف.

وحضر الاجتماع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ووزير الشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية والشغل ووزيرة الدولة للصحة والتخطيط والتنمية هند الصباح ووزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي.

كما حضر الاجتماع الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري وعضو اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خلاد مهدي وعضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.صلاح المريدي والوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء د.مشعان العتيبي والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الأمة عبدالحكيم السبتى والعضو المنتدب لشؤون التخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية فاء الزعابي ونائب المدير العام لهيئة العامة للصناعة عبدالله الزماني وعدد من الشخصيات المختصة والمستشارين.



الرئيس مرزوق الغانم مع أنس الصالح

وقال الحريجي في تصريح صحافي عقب اجتماع أعضاء السلطتين في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمناقشة اختلالات الوضع الاقتصادي وعجز الموازنة يوم

أمس «إن الحكومة قدمت خلال اللقاء مجموعة من الرؤى والأفكار لمعالجة النظام الإداري والمالي وهي مقبولة إلى حد ما لكن ما تطرحه بشأن إلغاء الدعم عن البنزين والكهرباء وما يمس المواطن محل رفض».

وذكر الحريجي أن الحكومة متجاوبة إلى حد ما مع الرفض الواضح الذي ترجمته التوجهات النيابية خلال الاجتماع بشأن الدعم، مبررا عن أمه في أن تقدم الحكومة في الاجتماع المقبل تصورا أكثر وضوحا مما عرضته اليوم.

ونوه الحريجي إلى أن الحكومة طرحت خلال الاجتماع فكرة عدم وفود الإنفرا ودعم نوع «91» و«95»، مؤكداً للمواطن فقط من خلال كوبونات، وشدد الحريجي على ضرورة إيجاد حلول مرضية للتوافق حولها بين السلطتين تمهيدا لاقترائها.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ترأس أمس اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، وذلك بحضور رئيس وأعضاء

لكل شهر المواطنين الذين يحملون رخص قيادة، على أن تكون أسعار البنزين متغيرة بصورة شهرية وفقا للأسعار العالمية.

وأضاف: وبين أن الحكومة تسعى إلى تخفيض المصروفات الإدارية إلى 25٪ في ميزانية الدولة ومنها مهمات السفر واللجان وفرق العمل، بالإضافة إلى الأعمال الإضافية وغيرها من المصاريف الإدارية.

وفيما يخص انتهاء اللجنة من اجتماعاتها وتقديمها للتقرير، بين أن اللجنة تعمل على الانتهاء من الموضوع قبل 1 أبريل المقبل، مشدداً على أن اللجنة طلبت من الحكومة أن تأتي بالمصاريف التي ستخففها قبل الذهاب إلى ترشيدها استهلاك المواطنين للوصول إلى الإيرادات التي ستتحقق في الميزانيات.

وفي هذا السياق كشف النائب سعود الحريجي عن تجاوب الحكومة إلى حد ما مع الرفض النيابي لتوجهها بشأن إلغاء الدعم المقدم للمواطن على استهلاك البنزين والكهرباء، مشيراً إلى أنها طرحت خلال الاجتماع فكرة تقديم الوعود الإيجابية للمواطن مدعوماً عبر كوبونات فيما عدا نوع «الانفرا» إلا أن هناك أفكاراً أخرى طرحت لاتزال محل بحث ونقاش.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترسدا الاجتماع الحكومي - النيايب ويبدو فيصل الشايح وخلف مميثير وفيسل الكندري وأحمد القضيبي وخلييل الصالح

بلغت 30٪ من حجم الاستهلاك الفعلي، مشيراً إلى أن هناك إجراءات سيتم اتخاذها للحد من الهدر من خلال وضع شرائح للاستهلاك.

وأضاف: حتى اجتماع اليوم (أمس) ليست لدينا أرقام واضحة بهذا الصدد كون اجتماعات اللجنة ما زالت تبحث الخطوط العريضة للإصلاحات الاقتصادية، متوقفاً أن ينتهي اجتماع الخميس المقبل إلى اختيار النموذج الأفضل الذي سيتم التوافق عليه، مشيراً إلى أن اجتماع الأحد المقبل سيبحث الحلول الأفضل مع الحكومة بهذا الشأن، مبيناً أنه ستاتي الإيرادات من الأرباح الحكومية يوم الأحد بالأرقام التفصيلية بالنسبة للمصاريف والإيرادات في الميزانية، وكذلك في مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتأثيراتها على الميزانية المقبلة.

وأوضح الشايح أن كوبونات الدعم للمواطنين بخصوص استهلاك البنزين في اقتراح نيايب وليس تصورا حكوميا يقوم على أن تكون أسعار البنزين على السعر العالمي مع تعويض المواطن بالكميات التي تستهلك من خلال هذه الكوبونات، بحيث تكون متوسط الحسبة 220 ليترًا

4 شرائح لاستهلاك الكهرباء بـ 5 مستويات لكل شريحة

علمت «الانباء» من مصادر نيابية حضرت اجتماع السلطتين في اللجنة أن الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء عرضت خططها لترشيده الاستهلاك، وأضافت المصادر أن رؤية الحكومة في تعرفه الكهرباء ارتكزت بشكل أساسي حول ترشيده الاستهلاك بالدرجة الأولى. وبينت المصادر أن الحكومة وضعت 4 شرائح للاستهلاك بتعرفة مختلفة وهي تعرفه

المالية فيصل الشايح أن الحكومة زدوتنا بتفاصيل فيما يخص أسعار الهدر في الميزانيات وتوقعاتها من خفض بعض البنود في الميزانية العامة إلى 25٪ وتوقعاتها بشأن زيادة الإيرادات من خلال مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

وقال الشايح في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة أمس: إن هناك 3 مشاريع للتعديلات التي سيبحثها المواطنون خصوصا مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية الطموحة التي تبنتها السلطتان.

ووقد أعاد تحديد أسعار الوقود، اجاب الصالح أن هذا الأمر سازل تحت الدراسة، مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطن خصوصاً مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.

وقال الصالح إن هذا الأمر سازل تحت الدراسة، مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطن خصوصاً مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.



د. يوسف العلي وهند الصباح ود. علي العمير والشيخ محمد العبدالله خلال الاجتماع



أحمد باقر ود. يوسف العلي



مبارك الحريص وعسكر العززي وسعود الحريجي وأحمد لاري ومحمد طنا وعلام الكندري

خطوات مرحلية لترشيده الدعم ودور القطاع الخاص

انتشاره، بتخفيضه إلى الحد المطلوب للتعبينات الجديدة.

- إعادة النظر في قانون التأمين الصحي للمتقاعدين.
- منع تجاير الرخص التجارية والحرفية والبساتين لغير الكويتيين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل رخيص المتوفين إلى إحياء متفرقين من أحد الورثة أو غيرهم.
- ضرورة إجراء العقود الحكومية الخارجية دون وسطاء أو وكلاء.
- تسهيل الحصول على الأراضي الصناعية والحرفية والأراضي الأخرى المخصصة لممارسة المهن المختلفة (الحرفية وتجارة التجزئة والمدارس والمستشفيات وسائر المشروعات الصغيرة والمتوسطة) في جميع مناطق الكويت للشباب من غير العاملين في الحكومة وتخصيص الأراضي الكبيرة للشركات ويجب إيسال الخدمات لهذه الأراضي بأسرع وقت ممكن.
- البدء بالزيادة التدريجية لأسعار الحرقوات.
- المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء المرحلة الثانية بنجاح وبعد نشر بياناتها المحققة كاملة في وسائل الإعلام.
- استمرار اللقادات والمؤتمرات الصحفية للوزراء وكذلك استمرار الحملة الإعلامية.
- التحويل الكامل للمواطنين للعلاج في القطاع الخاص عند الحالات الطارئة فقط.
- تعديل القانون 79/1995 بما يسمح بتعديل الرسوم لجميع المستهلكين وفق شرائح لا تؤثر على أصحاب الدخل المتوسطة والمحودة.
- فرض ضريبة الدخل على الدخول الكبيرة التي تزيد عن (100 ألف دينار سنويا) مع إعطاء المكلف تحديد نسبة الزكاة منها لصرفها في مصارف الزكاة الشرعية.
- تخصيص نسب البناء للسكن الخاص، وتطوير أنظمة البناء بحيث تؤدي إلى توفير الطاقة.
- تقديم منظور جديد وبقانون جديد لإسكان بحيث تساهم الحكومة بالأراضي كمساهمة عينية في أسما الشركات الإسكانية وتقوم أيضا بالتنظيم والترخيص ووضع القاييس والمواصفات، ثم يكون دور الشركات في البناء بنماذج وأسعار مختلفة وبيعها للمواطنين من طالبي الرعاية الإسكانية.

السوق وتعميم الأرباح على أكبر قدر من المساهمين ودفع النسب المقررة من الأرباح إلى الدولة وأهمية رقابة النظائ هذه الشركات من قبل الجهات الرقابية.

17- أن تقوم جميع وزارات الدولة بحملة إعلامية بقيادة وزارة الإعلام لشرح ضرورة القيام بالإصلاح الاقتصادي وخطورة استمرار الوضع الراهن وتبعاته خاصة على الأجيال المقبلة، كما تقوم الحملة بالرد على الأكاذيب والإشاعات المغرضة التي تملأ وسائل الاتصال الاجتماعي، وعلى الحكومة أن تستخدم جميع الوسائل الحديثة مثل الرسائل والتوييز والانيميشن والواتساب بأسلوب جاذب ويؤدي إلى تراكم معلومات صحيحة عند الجمهور تساهم في الإصلاح.

18- إرجاء إقرار المشاريع ذات الكلفة المالية العالية وإعادة طرح ما هو ضروري منها بتكلفة أقل.

19- إعادة النظر في الامتيازات المالية للوزراء والنواب والوكلاء وسائر القبايين، وكذلك أعضاء المجالس واللجان الحكومية.

20- ضبط الإدارة والمالية وتخليصها من التسبب وعدم الإنتاجية والإجازات الوهمية، وكذلك المحاسبة على الأخطاء وحصر المكافآت بالجدين فقط.

المرحلة الثانية: وتبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء المرحلة الأولى بنجاح وبعد نشر البيانات المحققة منها بالكامل في وسائل الإعلام.

- استمرار المؤتمرات الصحفية للوزراء المعنيين بوقف الهدر وتلافي ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية مع بيان المبالغ المحصلة من المرحلة الأولى من الرسوم الجديدة وقضايا الأموال العامة وتحصيل ديون الدولة.
- البدء في تحصيل ضريبة VAT بالتسويق مع دول الخليج.
- تعديل القانون 1995/79 بما يسمح للحكومة بزيادة الرسوم (الكهرباء والماء وغيرها) على القطاعات الحرفية والصناعية (بعد إجراء دراسة الجدوى) وكذلك زيادتها على القطاع الاستعماري.
- البدء في تحويل الوافدين للعلاج في القطاع الخاص مع انتهاء بناء مستشفيات الضمان الصحي.
- ضرورة ألا ترسى المناقصات والممارسات الكبيرة إلا على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك لإصلاح وضع

ومبالغها وكذلك جهود تحصيل ديون الدولة الخارجية والداخلية.

7- أن يعقد وزير العدل لقاءات ومؤتمرات صحافية لشرح جهود الحكومة في متابعة قضايا المال العام داخل وخارج الكويت مع بيان أسماء المتهمين والمبالغ المختلصة والحكم إذا صدر ولم تم استرجاع المبالغ أو القبض على المتهمين.

8- تعديل القانون 97/1995 بما يسمح للحكومة بزيادة الرسوم (الكهرباء والماء وغيرها) على: أ - القطاع التجاري.

ب - رسوم وزارة الداخلية على العمالة الوافدة والخدم.

9- زيادة القيمة الإيجارية على أملاك الدولة مع زيادة أخرى للأموال المؤجرة من الباطن لأغراض تجارية.

10- تعديل قانون الزكاة ومساهمة الشركات في ميزانية الأوراق المالية.

11- تطبيق الجاد لقانون 19/2000 بشأن دعم العمالة بتصفية في القطاع الخاص المادة 9 الخاصة بتصفية المهين، وكذلك المواد 7 و 6 و8 وزيادة الرسم المقرر في المادة 9 وهذا لا يحتاج إلى تعديل القانون.

12- تعديل المادة 12 من نفس القانون لكي تشمل الطبيعة عملها وليست فقط المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

13- زيادة الرسم المقرر في القانون 1/1999 بشأن التسمان الصحي الذي تقدمه وزارة الصحة للوافدين، وهذا لا يحتاج إلى تعديل القانون، إذ أن القانون فوض الحكومة في ذلك.

14- إلغاء نسبة 1٪ التي تقدمها الشركات إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وذلك لاكتفائها ذاتيا أسوة بصندوق التنمية الكويتي.

15- فرض نسبة 5٪ على صافي أرباح الشركات وهي نسبة بسيطة بالمقارنة مع كل دول العالم، خاصة أن هذه الشركات تتمتع بخدمات كثيرة تقدمها الدولة كالأمن والطرق وغيرها، كما أن الدستور ينص في المادة 16 على أن للملكية ورأس المال وأجيات اجتماعية. والجدير بالذكر أن هذه النسبة كانت تقدمها الشركات حتى نهاية سنة 2000م.

16- ضرورة ألا ترسى المناقصات والممارسات الكبيرة إلا على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك لإصلاح وضع

قدم الوزير والنائب السابق عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أحمد باقر مذكرة نداء نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.

وقال الصالح إن هذا الأمر سازل تحت الدراسة، مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطن خصوصاً مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.

وقال الصالح إن هذا الأمر سازل تحت الدراسة، مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطن خصوصاً مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.

وقال الصالح إن هذا الأمر سازل تحت الدراسة، مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطن خصوصاً مستحقي هذا الدعم، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد على المالية العامة من خلال تعديلات وتزوير تقديم الحكومة هذه المشاريع حتى نواكب النهضة الإسكانية التي تبنتها السلطتان.

صور واربح الكويت في عيوننا... من 5 يناير إلى 17 مارس 2016

شروط المسابقة:

- المسابقة مفتوحة للجميع.
- اللقاط: الصور المشاركة بواسطة المشاركين فقط.
- يتمكن كل من تكون الاشتراك بعدد خمس صور كحد أقصى.
- يمكن أن تكون الصور ملونة أو بالأبيض والأسود بحجم 40x30 سم.
- يجب تسليم نسخ مطبوعة عالية الجودة من الصور المشاركة بالإضافة إلى نسخة على قرص صلب يحتوي أيضا على صور خفيفة للمشاركة بالاسكافة.
- يجب لقم نسخة أصلية من كوبرون المشاركة خلف كل صورة ويعدون عليها المعلومات المطلوبة.
- الكوبرون سيتم نشره بجريرة الكويت تايمز وجريرة الأنايب.
- إن يتم استرجاع الصور المشاركة والتي تصبح ملكا لجريرة الكويت تايمز، يمكن استبدالها من قبل منظمي المسابقة فيما بعد.
- سيتم اختيار الصور الفائزة من قبل لجنة تحكيم مستقلة.
- جميع الصور تقدم إلى جريرة الكويت تايمز قبل 17 مارس 2016.

الجائزة الأولى:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF-S 18-200mm f/3.5-5.6 IS
- مذكرة سفر على الدرجة السياحية (كويت - دبي - الكويت)

الجائزة الثانية:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF 20mm f/2.8 USM
- مذكرة سفر على الدرجة السياحية (كويت - دبي - الكويت)

الجائزة الثالثة:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF 85 mm f/1.8 USM
- مذكرة سفر على الدرجة السياحية (كويت - البحرين - الكويت)

الجائزة الرابعة:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera PowerShot G15
- مذكرة سفر على الدرجة السياحية (كويت - البحرين - الكويت)

الجائزة الخامسة:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 760D + Canon EF 70-300mm f/4.5-5.6 DO IS USM

الجائزة السادسة:

- كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera PowerShot G15
- مذكرة سفر على الدرجة السياحية (كويت - البحرين - الكويت)

بال تعاون مع: smart

عرض خاص خلال فترة المسابقة - مسوولكم على خصم خاص قدره 50٪ على بطاقة الصور المشاركة بجريرة عالية من خدمة التوسيل لمراتك مباشرة إعمل على نسبة الخصم باستخدام كود الترويج (SHOOTWIN) من خلال زيارة موقع www.albumi.com كما يمكنك تحميل التطبيق على جهازك (آيفون أو آندرويد) من متجر التطبيقات